

57 / 2017

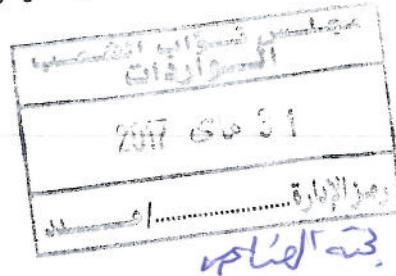
مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة استكشاف
المحروقات التي تعرف برخصة "دويرات"

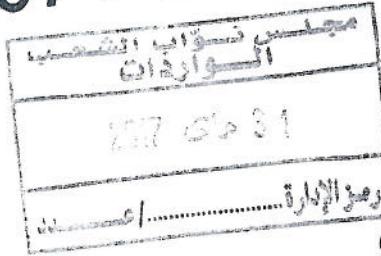
فصل وحيد:

تمت الموافقة على الاتفاقية الخاصة برخصة استكشاف المحروقات وملحقاتها التي تعرف برخصة "دويرات" الملحة بهذا القانون والممضاة بتونس بتاريخ 01 مارس 2017 بين الدولة التونسية من جهة وشركة "مازارين أنرجي تونس ب.ف" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من جهة أخرى.

57 / 2017



57 / 2017



57 / 2017

شرح الأسباب

يندرج مشروع القانون المعروض في إطار تجسيم أحكام الدستور ولاسيما الفصل 13 منه والذي ينص على عرض الاتفاقيات المبرمة في شأن الثروات الطبيعية على مجلس نواب الشعب للموافقة عليها بقانون.

ويهدف مشروع القانون إلى المصادقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها الممضاة بتونس بتاريخ 01 مارس 2017 التي تضبط حقوق والتزامات شركة "مازارين أنرجي تونس ب.ف Mazarine Energy Tunisia BV" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (إيتاب) في إطار رخصة استكشاف المحروقات المسماة رخصة "دويرات" التي تقع بولاية تطاوين وتمسح 4240 كيلومترا مربعا.

وتتجدر الإشارة أنه تم إبرام تلك الاتفاقية في إطار احترام مبادئ الشفافية والمنافسة من خلال تطبيق ما ورد بلائحة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة المكلفة بالطاقة بمبادرة منها والتي صادقت عليها اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 72 المنعقدة بتاريخ 2 ماي 2003. وتضبط اللائحة المذكورة طريقة إيداع العروض الخاصة بمنح سندات المحروقات والمعطيات الفنية والمالية المستوجب الإدلاء بها من طرف المستثمرين وتركيبة اللجنة الفنية لفتح الظروف ورزنامة التأمين. وتم نشر اللائحة المذكورة مرفقة بخريطة القطع الشاغرة للمستثمرين وللعموم.

وتتمثل المرحلة الأولى حسب اللائحة المنصوص عليها في إيداع العروض بالإدارة العامة للمحروقات في ظروف مغلقة يقع فتحها بصفة دورية كل ثلاثة أشهر، تتم في مرحلة ثانية دراستها وتقييمها حسب المعايير المتعلقة بموقع الرخصة والقدرات الفنية والمالية للشركة الطالبة والالتزامات بالأشغال والمصاريف المقترحة وشكل ونسبة مشاركة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

وفي هذا الإطار تلقت الإدارة العامة للطاقة بتاريخ 7 أفريل 2016 (آخر أجل لقبول العروض يوم 30 أفريل 2016) عرضاً وحيداً في ظرف مغلق يتعلق بمنح القطعة الشاغرة المسماة "دويرات" تم فتحه بتاريخ 22 جوان 2016 من طرف فريق عمل متكون من ممثلي عن الإدارة العامة للطاقة والمؤسسة التونسية لأنشطة البترولية تم عرضه على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 114 المنعقدة بتاريخ 18 أوت 2016 التي أبدت رأيها بالموافقة بناء على العناصر التالية:

- العرض مستوف الشروط الواردة بلائحة الإجراءات المشار إليها أعلاه،
- شركة "مازارين" تتتوفر فيها القدرات الفنية والمالية خاصة وأنها متخصصة على حقوق والتزامات برخصة البحث "زعفران" أدت أشغال البحث عليها إلى العثور على اكتشاف "غريب" تم إسناده كامتياز استغلال،
- الإدارة لم تلق سوى عرضاً واحداً بشأن القطعة الشاغرة "دويرات" لأن هذه الأخيرة متواجدة بجزء من ولاية تطاوين ذو خصيّات جيولوجية صعبة وغير مستكشف بعد بعيد عن حوض "غدامس" المتميّز بـمأمولة عالية.

وقد قدمت شركة "مازارين" مطلباً رسمياً في الغرض بالاشتراك مع المؤسسة التونسية لأنشطة البترولية تم عرضه على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 115 المنعقدة بتاريخ 8 نوفمبر 2016.

ويتضمن المطلب الشروط الفنية و المالية المضمنة بالجدول التالي:

الاستثمارات	الالتزامات بالأشغال	المدة
2.5 مليون دولار	القيام بدراسات جيولوجية وجيوفيزيائية إعادة معالجة المعطيات السismique الموجودة تسجيل 200 كم ² من المسح الزلالي ثلاثي الأبعاد	رخصة الاستكشاف المساحة المطلوبة: 4240 كم ² المدة: سنتان

في حالة تحويلها إلى رخصة بحث

5 ملايين دولار حفر بئرا استكشافية سيقع تحديد عمقها وهدفها لاحقاً بالاتفاق مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	رخصة بحث المساحة المطلوبة: 4240 كم ² المدة: 5 سنوات
5 ملايين دولار حفر بئرا استكشافية يتم تحديد عمقها وهدفها لاحقاً بالاتفاق مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	التجديد مدたن (4 سنوات لكل مدة) يتم خلال كل مدة تجديد
عقد شراكة بين "إيتاب" وشركة "مازارين إنرجي" بنسبة 50 % لكل منها	شكل مشاركة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية

وبناء على ما تقدم، أبدت اللجنة الاستشارية للمحروقات رأيها بالموافقة على المطلب المذكور وأوصت أن تتم الموافقة على الاتفاقية المذكورة وملحقاتها بمقتضى قانون تطبيقاً لأحكام الفصل 13 من الدستور.

علماً أنه تبعاً للمصادقة على مشروع القانون، ستقوم الشركة المستثمرة بأعمال استكشافية وأشغال بحث هامة بالقطعة موضوع الاتفاقية ستمكن من مزيد تقييم مأمولية القطعة والمنطقة المحيطة بها من جهة وإنجاز استثمارات هامة من شأنها تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير مواطن شغل.

وتم التوقيع على الاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث المذكورة في 01 مارس 2017.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.